١٥ أسلحة الجماعة وأنياب المعارضة

تطرح حالة الفوران الثوري التي عاشها الشارع المصري على مدار عامين تساؤلات عديدة تتعلق بعلاقة الثورة بالثقافة وربما علاقة الثقافة بالجريمة وعلاقة الجريمة بالتنمية وأن فهم العلاقة بين هذه المفاهيم ربما يساعدنا في التوصل إلى الأطراف الضليعة في حالة الانفلات الأمني والانهيار الاقتصادي وحالة الارتباك السياسي المتفشية في أركان الدولة.. وأول هذه المفاهيم التي أحدثت شقاقًا واسعًا بين صفوف المصريين وجعلتهم أطيافًا وشعبًا ما بين فلول وليبراليين وإسلاميين ومحبي الكنبة ونصارى وغيرها من الفرق التي مزقت النسيج المصري وعرضته للتآكل التام هو مفهوم المصريون عن الثورة.

ففي حين يرى الإسلاميون أن الهدف من الثورة هو تطبيق الشريعة الإسلامية والانتقال من المجتمع العلماني من وجهة نظرهم إلى المجتمع الديني. يرى الليبراليون أنها نزعة راديكالية على المورث الثقافي والعلاقات الاجتماعية التقليدية وإنهاء حالة التهميش والاستبعاد الاجتماعي والإقصاء السياسي الذي مارسته أنظمة ما قبل الثورة لسنوات طويلة على فصائل إنسانية عديدة. وفريق آخر من المهمشين رأى الثورة فرصة للتمرد على القوة والسلطة والنفوذ وطبيعة الممارسة السياسية للدولة في الشارع وكذلك فهي فرصة للانتقام من أصحاب رؤوس الأموال والدولة على حدٍ سواء.. أما فريق

من المثقفين وأهل الرأي والإعلاميين فقد أدرك الثورة باعتبارها حالة لتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التمييزية في المجتمع.. أما البسطاء أو ما يطلقون عليهم حزب الكنبة لم يختلفوا كثيرًا عن فلول الحزب الوطني حيث أدركوا الثورة كفتنة نائمة .. ملعون من أيقظها .. وجاءت كل هذه الأطياف والقوى إلى ميادين الثورة بصوت واحد ومفهوم مختلف .. ورغم اختلاف الجميع حول مفهوم الثورة إلا أن الجميع قد اتفق على أن تكون الفوضى بديلًا في حالة عدم تحقيق مطمحه من الثورة.. وفي ظل حالة المناكفات القضائية التي تشهدها المحاكم والميادين والفضائيات والتي أعقبها حالات انفلات أمني غير مسبوقة كانت حيازة السلاح هي البديل المناسب لغيبة رجال الأمن وتقاعسهم عن أداء واجبهم،، وهنا وجدت ظاهرة تجارة السلاح سوقها في بلدان الربيع العربي ولا سيما في مصر بالذات؛ فأنشأت الصين مثلًا مصانع لإنتاج الأسلحة الصغيرة وتصديرها إلى مصر بالذات، وقامت تركيا بتسويق أسلحتها الراكدة منذ سنوات، حيث قدرت الدراسات حجم الأسلحة التي دخلت مصر حتى الأشهر الثلاثة الأولى من تولي الرئيس مرسي للحكم بـ ١٢ مليون قطعة سلاح بما يعادل ١٠٠ مليار جنيه بالإضافة إلى الأسلحة التي تم سرقتها من أقسام الشرطة. والغريب في الأمر أنه لم يتم حتى الآن تسجيل حالة ضبط واحدة للأسلحة المهربة من الخارج في الجمارك المصرية،، مما يثير القلق بشأن الأنظمة الحاكمة ومدى حرصها أو استفادتها من تلك الأسلحة التي دخلت البلاد .. فصلًا عن حتمية وجود أشخاص في السلطة يعملون بتلك التجارة التي تعد بمثابة معول لإفشال الثورة والقضاء على مكتسباتها. والتي حولت الميادين إلى حلبة من الصراع لا يخرج المتصارعان منها إلا بواحد منهم على نقالة .. وجعلت الدم وحق الشهداء بمثابة حجرًا كبيرًا على طريق الثورة...

و غالبًا ما تسفر الثورات عن هيمنة فريق سياسي معين يمتلك القدرة والنفوذ بجوار

أقليات ثقافية محدودة ومنزوعة القوة والسلطة،، و تسعى الجماعة الحاكمة في الغالب إلى تأسيس علاقات قوة وسلطة مستقرة في بنيتها الثقافية الجديدة، وذلك من خلال سن تشريعات ودساتير تمنحها شريعة السيطرة والهيمنة والتهميش للقوى الثورية الأخرى، فغالبًا ما تهدم الثورات باستخدام التآمر وتغييب الوعي وتزييف الحقائق من قبل الجامعة الحاكمة، الأمر الذي يدفع المعارضة إلى المقاومة لرفع الظلم والهيمنة ولو بالسلاح. فماذا كان يتوقع مثلًا الرئيس مرسي وجماعة الإخوان من القوى الثورية بعد إخفاء ملف شهداء رفح ومحاصرة المحكة الدستورية لإنفاذ إعلانه الدستوري المدمر للديمقراطية؟ وماذا كان يتوقع الرئيس من المعارضة عندما تشكل مجلس الشورى من المحاسيب الإخوانية والمحبة للإخوان؟ وماذا كان يتوقع من نتائج بعدما ولى علينا حكومة أثبتت فشلها بجدارة في كل ما يهم المواطن العادي .. وماذا يتوقع الرئيس مرسي وهو يتخلص من معارضيه واحدًا بعد الآخر ليصبح هو وجماعته اللاعب الوحيد في مستقبل مصر ومقدراتها؟ ماذا يتوقع الرئيس من حالات الانفلات الأمني شبه المتعمدة في كثير من الأحيان؟.. أعتقد أنها نتيجة واحدة وهي تحويل الشارع المصري إلى مصاريف لتسويق منتجات أكثر من ١٠٠٠ شركة لإنتاج الأسلحة في ٩٨ دولة .. استغلت الربيع العربي والانقسام بين القوى السياسية لبيع أكثر من ٦٣٩ قطعة سلاح و١٦ بليون وحدة ذخيرة ، وبذلك تتحول الثورات إلى نهضة وربيعًا في الغرب وخريفًا في الدول العربية.. والبسطاء دائمًا هم من يدفعون الثمن.

□ □ □ □